مجلس الشورى السعودي: بعض المداخل لحوكمة تطويرية

The Saudi Shura Council: A Developmental Governance Approach

ا.م.د. نجوى محمد علي البشير

جامعة الملك سعود/ كلية الحقوق والعلوم السياسية

Assistant Professor Dr. Nagwa Mohamed Ali ElBashir

king Saud University / College of Law and Political Science

Email address: nagwamali@yahoo.com

ملخص الدراسة

حاولت هذه الدراسة—وباستخدام المنهج الوصفي—الوقوف على مسار الممارسة التنظيمية لمجلس الشورى السعودي وتقييمه دوره خلال الفترة 1993-2020، وذلك من خلال دراسة حدود استجابة المجلس لمتطلبات الحوكمة البرلمانية من تمثيل وتنظيم ومراقبة وشفافية. بالإضافة لدور المجلس فيما خصص له من صلاحيات تنظيمية ورقابية، ومدى تفعيل آليات ومساطر التتبع والمراقبة وحدودها التي تستدعي المزيد من الدعم والتطوير، لرفع الأداء وضمان الفاعلية. ولقد توصلت الدراسة لعدة نتائج من ضمنها وجود الرغبة الحقيقة لدى القيادة السعودية للتطوير في أداء ودور المجلس من حيث التمثيل وذلك بفتح باب المشاركة النوعية للمرأة السعودية، وتعديل

بعض المواد التي جعلت من المجلس سلطة تشريعية بالمفهوم المتعارف عليه يصدر قرارات وليس توصيات. أما فيما يتعلق بالدور الرقابي للمجلس وقواعد المسألة توصلت الدراسة بأنه لم يأخذ بآليات المراقبة المتبعة في المجالس الأخرى مثل الأسئلة الكتابية والتحقيق ولجان التقصي واستعيض بدلا عنها بآليات أخري مثل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وابراء الذمة. كما أن شفافية المجلس ظلت محل تساؤل الكثيرين رغم أنشاء موقع الكتروني للمجلس ونقل جزء من جلسات المجلس.

الكلمات المفتاحية: مجلس الشورى السعودي- الحوكمة البرلمانية- التمثيل البرلماني- الآليات الرقابية- الشفافية

Abstract

This study attempted-through analytical method, which combines both institutional and organizational methods-to investigate and evaluate the experience of the Saudi Shura Council (SSC) during the period 1993-2020. This was done through examining the Shura Council response to the Parliamentary Governance requirements and indictors such as representation, accountability, transparency, as well as supervision, and monitoring mechanisms.

The study reaches several conclusions, including first, there is a concrete will among the Saudi leaders for developing the performance and the efficiency of the SSC: in terms of representation through appointing 30 women, while in terms of legislation some articles were amended which

enhance the legislative capacity of the SSC manifested in issuing resolutions instead of recommendations. With regards to supervision and accountability, the study concluded that the mechanisms (such as written questions, investigation and enquiry committees) followed in other councils are not practiced and are replaced by other mechanisms such as National Anti-Corruption Commission. The transparency of SCC has been questioned as well by many, even though the SCC has established its well- design and managed website and some of its meetings are TV broadcasted.

Key words: Saudi Shura Council (SCC), Governance, Parliament representation, Supervision, Accountability, Transparency.

مقدمة:[1]

إن أي محاولة لتقييم دور مجلس الشورى على مدي الحقبة الزمنية الممتدة من ١٩٩٣-٢٠٢٠ (١٤١٤-١٤٤١هـ)، هي محاولة لاستشراف ما يمكن أن يؤسس عليه الأداء المستقبلي للمجلس، باعتبار الإطار الحالي الذي يمارس فيه المجلس مجموعة من الصلاحيات للمساهمة في صنع السياسات العامة وفتح باب المشاركة النوعية للمرأة السعودية في هذا المجال.

[1] . اود ان اشكر الاخت والزميلة دكتورة نعيمة قوينس لمساهمتها القيمة في مراجعة المسودة الاولي لهذه الدراسة، ومدني ببعض المعلومات من رسالتها للدكتوراه بعنوان " النظام الداخلي للمؤسسة البرلمانية: دراسة مقارنة"، وترجمة معلومات من اللغة الفرنسية للعربية.

لقد مرت العملية الشورية بالمملكة بمراحل عديدة اتسم بعض منها بتراجع دور المجلس بفعل عوامل وتوجهات فرضتها عليه الظروف السياسية والاقتصادية وعملية بناء الدولة حتى دخول المجلس لمرحلة جديدة ابتدأت في عهد الملك فهد في مارس ١٩٩٢ بصدور النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى اللذين رسما الإطار المؤسسي للمجلس من حيث الدور والصلاحيات وانتهت بعضوية المرأة بالمجلس في يناير ٢٠١٣.

وفي تدرج مسيرة الإصلاح المؤسسي، والتوجه لتدعيم موقع مجلس الشورى والارتقاء بدوره وتوسيع صلاحياته، يلاحظ بأن استجابة مجلس الشورى السعودي لمتطلبات الحوكمة البرلمانية- من تمثيل وتنظيم ومراقبة وشفافية— تتفاوت وتتباين عن ما هو سائد في النظم البرلمانية والتي حددها الاتحاد البرلماني الدولي. وانطلاقاً من هذه **الاشكالية** وباستخدام **المنهج الوصفي** تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

١. مدى استجابة مجلس الشورى السعودي لمتطلبات الحوكمة البرلمانية (من تمثيل، تشريع، مراقبة، تقييم لعمل الأجهزة الحكومية، نظام تواصل منفتح، وشفافية)؟

٢. مدى أهمية وفعالية المشاركة النوعية للمرأة السعودية وانعكاساتها على دور المجلس؟

هذه التساؤلات سأعمل على معالجتها في ظل **فرضية** الدراسة القائلة بأنه بالرغم من وجود الرغبة الحقيقة لدى القيادة السعودية للتطوير في أداء ودور مجلس الشورى إلا أن الدور الرقابي للمجلس والشفافية ظلا مجالاً للتساؤل.

I. المبحث الأول

حوكمة تطويرية: إطار نظري

يمكن تحديد الحوكمة الشاملة كمجموعة من المقاربات تساعد على فهم البيئة الداخلية والخارجية للتنظيم، وقد عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية[٢]، الحوكمة طريقة ممارسة السلطة السياسية في إدارة الموارد الاقتصاد للبلاد بحيث تتضمن آليات ومؤشرات خاصة ترتبط بها مصالح المواطنين والجماعات.

يعتقد البعض بأن الحوكمة هي نتيجة لتوسع حجم المجتمعات والتنوع في احتياجات الافراد والجماعة وعجز الحكومات لتلبية تلك الاحتياجات ويتفقون على تعريفها بانها "الطريقة التي يشترك فيها المسؤولون والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في رسم السياسة العامة وتقديم الخدمات الي الناس"[٣] في السابق، كان يركز الباحثون عند تعريف الحوكمة على دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في إدارة التنمية المجتمعية بدلاً من الحكومة. إلا أنه مؤخرا اضيف للمصطلح كلمة (Good) وانصب اهتمام الباحثين على الدور الريادي للحكومة في التنمية المجتمعية وبناء مؤسسات حكومية تقوم على عدة أسس ومؤشرات[٤] من

---

(2). World Bank, Managing Development: The Governance Dimension, (Discussion Paper34899), Washington DC: the World Bank (1991),p. I, retrieved, 062011/26 from http://www-Swds.worldbankorg/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/200620060307_000090341/07/03/104630/Rendered/PFD/34899.pdf

(٣). البسام ، بسام عبدالله، " الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسة"، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد١١ ،(٢٠١٤): ص ٣-٢٣.

(٤). لمعرفة المزيد من المؤشرات التي حددها برنامج الأمم المتحدة للتنمية لمصطلح **(good governance)** Kaufmann, D, Kraay, A. and Mastruzzi, M., Response to "The Worldwide Governance Indictors: Six, One or None, (2010) retrieved 29/9/2011 from http://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/ResponseKL.pdf

ضمنها حكم القانون، الاستقرار السياسي، السيطرة على الفساد، المساءلة والشفافية.[٥]

اما فيما يتعلق بالحوكمة البرلمانية فهي تستلزم أولاً: وجود برلمان وبرلمانيين أقوياء وديناميكيين مع وجود خطة عمل وتخطيط استراتيجي تشاركي للعمل البرلماني. وثانياً: برلمان فعال ومزود بوسائل وأدوات عمل متجددة وقيادة وتنظيم فعال ونظام معلومات وتواصل. وثالثاً: بنيات داخلية ملائمة لتقييم السياسات العمومية[٦]، خاصة وأن أهم وظائف البرلمانات تتمثل في سن القوانين (الأنظمة) ومراقبة العمل الحكومي والقيام بأنشطة الدبلوماسية البرلمانية. إلا أنه على الصعيد العملي، يلاحظ أن مضمون هذه الوظائف واليات تفعيلها، تختلف من نظام لأخر إلا أنها تشترك في كونها عرفت تدريجياً تراجعاً في العديد من الدول، بفعل موجة العقلنة البرلمانية[٧] وطغيان السمة التقنية وهيمنة المعلومات والخبرة على صنع السياسات العامة وأليات تمويلها وتنفيذها.

وقد أدى هذا التوجه تدريجياً بالعديد من النظم الدستورية الي صياغة أدوات قانونية اعتمدتها الحكومة لتنفيذ برامجها ومشاريعها لبلورة السياسات العمومية وتتبعها وتقيمها، بشكل جعل الحكومة تتمتع بصلاحيات مهمة في المجال التشريعي وبامتيازات دستورية في مجال الإجراءات التشريعية (التنظيمية).

وإضافة الي ما سبق، تواجه البرلمانات تحديات جمة منها العلاقات المتغيرة التي تربط البرلمان بالجمهور ووسائل الإعلام والسلطة التنفيذية وحتى المنظمات

---

(5) .Michiel, De Vries. " The Challenge of Good Governance", the Innovation Journal: the Public Sector Innovation Journal, vol. 18, no. 1, (2013): p.p.1-9.

(6).Gouvernance parlementaire au Maroc, quelle pratique au 21ie siècle?, revenue marocaine d'audit et de développement, n° 23/24, (2007): p.٥٢-٥٤،.

(٧).البرلمانية المعقلنة: يرجع هذا المصطلح الي العميد بوريسمير كينغ يترفتس، مع ظهور دستور فايمر الالماني سنة ١٩١٩م، وترمي لضبط نشاط المجلس بقواعد مدققة وتأطير علاقته بباقي المؤسسات الدستورية وخاصة الحكومية. لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع الي قوينس، نعيمة، " النظام الداخلي للمؤسسة البرلمانية: دراسة مقارنة"، (اطروحة دكتوراه، جامعة الملك الخامس، ٢٠٠٣)، ص ٢٢-٢٤

الدولية؛ كما تواجه أيضا مشكل التمثيلية أي تمثيل جميع فئات المجتمع من رجال ونساء وأقليات ومجموعات مهمشة إذ يشمل التمثيل الفعال الوقوف على المصالح المنافسة لهذه المجموعات والمواءمة بينها وضمان حقوق متساوية لكل البرلمانيين. لذا تقتضي الحوكمة البرلمانية أن يكون البرلمان تمثيليا شفافا ومستقلا مراقبا لعمل السلطة التنفيذية.[٨]

أكد تقرير الاتحاد البرلماني الدولي في دليله عن البرلمان والديمقراطية في القرن ٢١، بأن البرلمانات في دول كثيرة من العالم أصبحت مؤخرا أكثر انفتاحا وتجاوبا مع ناخبيها، وأكثر استجابة للوفاء باحتياجاتهم في عالم سريع التغير، وتبين هذه الأمثلة على وجه الخصوص أن البرلمانات تعمل بجد:

١.لتصبح أكثر شمولية في تكوينها وطريقة أدائها، خاصة فيما يتعلق بالنساء والأقليات المهمشة.

٢. للتواصل مع الناس بشكل أكثر فعالية عن طريق إطلاع وسائل الإعلام على المزيد من نشاطاتها وإنشاء قنوات إذاعية وتليفزيونية ومواقع خاصة بها على شبكة الإنترنت.

٣. لتجريب وسائل جديدة للتواصل مع الجمهور، بما في ذلك المجتمع المدني وتمكينه من المساهمة في الإجراءات التشريعية.

٤. لاسترداد ثقة الجمهور في نزاهة البرلمانيين، بوضع قواعد سلوك واجبة التطبيق وإجراء إصلاحات بشأن تمويل الأحزاب.

٥. لتبسيط الإجراءات التشريعية دون أن يؤثر ذلك في التدقيق المناسب في مشروعات القوانين.

---

[٨]. بارة ، سميرة وسالمة ليمام. " تفعيل دور البرلمان في تحقيق حكم شفاف: نحو مأسسة سياسية للبرلمان الجزائري"، ورقة عمل قدمت في مؤتمر التطوير البرلماني، نظمته كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، (١٥-١٦ فبراير ، ٢٠١٢): ص ١-١٧.

٦. لمراقبة السلطة التنفيذية بشكل أكثر فعالية لا سيما في مجال السياسة الدولية الذي يكتسب أهمية متزايدة.

٧. لبذل مزيد من الجهود في مجال التعاون بين الدول، كي توفر كيانا برلمانيا أكثر فعالية في المنظمات الإقليمية والدولية، وفي مجال تسوية النزاعات.[٩]

وفي أطار ما ورد في تقرير الاتحاد البرلماني الدولي وإطار مفهوم الحوكمة البرلمانية وترسيخ آلياتها من تمثيل، شفافية ورقابة، ستحاول هذه الدراسة تقييم دور مجلس الشورى السعودي خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٢٠.

II. المبحث الثاني

مجلس الشورى السعودي: مدخل عام

منذ نشأة الدولة السعودية ظل العامل الديني هو المسيطر على العملية التشريعية، حيث عُدت الشريعة الإسلامية كمرجعية أساسية للتشريع، وتم حصر السلطة التشريعية في يد الملك عبد العزيز وعلماء الدين. كما يلاحظ أن النظام الأساسي للحكم بالمملكة لم يشر في مواده إلى مصطلح السلطة التشريعية وأستخدم بدلاً عنها "السلطة التنظيمية" والتي تقوم بمهام التشريع متمثلة في الملك، العلماء ومجلس الوزراء، ومجلس الشورى.

تاريخياً تمثلت المؤسسة التنظيمية "التشريعية" في المجلس الأهلي الذي تكون بطلب من الملك عبد العزيز في ١٩٢٤ (١٣٤٣هـ) ويضم ١٢ عضواً من العلماء والأعيان من سكان مكة والتجار مهمتهم انتخاب مجلس محلي، مع وجوب تصديق الملك عبد العزيز على نتيجة الانتخاب وان يعين بنفسه رئيس المجلس. إلا أن هذا

[٩]. بيثام، ديفيد، البرلمان والديمقراطية في القرن ٢١: دليل الممارسة الجيدة، (جنيف: الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٠٦)، ص ١٢.

المجلس تم حله بموجب امر من الملك عبد العزيز ليحل محله في عام ١٩٢٥ مجلس أخر منتخب من ١٥ عضو؛ حيث تنتخب كل حارة من الحارات مندوباً عنها من أهل الخبرة والمعرفة، وينتخب العلماء اثنين من كبارهم ومن التجار واحد ليمثلهم بالإضافة الي ثلاثة أعضاء من أعيان البلد يعينهم الملك.[١٠]

خلال الفترة ١٩٢٤- ١٩٥٢،[١١]أُصدر نظام مجلس الشورى لعام ١٩٢٧، ونظام أخر في عام ١٩٢٨، تم فيهما تحديد عدد الأعضاء ومدة العضوية والنصاب القانوني لعقد الجلسات وإصدار القرارات كما تم، أيضا، تحديد اختصاصات المجلس. ولقد كان يتم اختيار اعضاء المجلس خلال الفترة (١٩٢٤-١٩٢٨) بالتعين وأسلوب الانتخاب المقيد الذي يحصر عضوية المجلس في فئات محددة من المجتمع السعودي.

تراجع دور مجلس الشورى وأصابه الجمود منذ بداية الخمسينات وحتى مارس ١٩٩٢ وذلك عندما تم تكوين مجلس الوكلاء ليمثل الإهمال الأول للمجلس، وبعدها جاء إنشاء مجلس الوزراء في عام ١٩٥٣(١٣٧٣هـ) ليضعف وينحسر دوره تماما ويسيطر مجلس الوزراء على السلطة التنظيمية (التشريعية) بدلاً عنه. ويُعزى البعض ذلك إلى عدة أسباب من ضمنها اولاً: الخلاف على عمل السلطة التنفيذية واختصاصاتها مما أدي إلى تجاهل مجلس الشورى وتحول الحكومة السعودية إلى نظام المجلس المفتوح؛ ثانياً: عدم الاستقرار في المنطقة العربية في فترة السبعينيات والثمانيات تتطلب وجود حكومة مركزية لحفظ امن الدولة من التهديدات الداخلية

---

[١٠]. الدعوة وتشكيل المجلس الأهلي، صحيفة ام القري، عدد ٣، ١٩٩٢/١٢/٢٦

[١١]. لمزيد من المعلومات عن التطور التاريخي لمجلس الشورى السعودي يمكن الرجوع الي المصادر التالية: الساعاتي، امين، الشورى في المملكة العربية السعودية من الملك عبد العزيز الي الملك فهد بن عبد العزيز، (الرياض: المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٢) عبد الجواد، محمد، التطور التشريعي في المملكة السعودية، (الإسكندرية: منشاة المعارف، ١٩٧٧)، الشهري، ريم ، رضا المواطنين عن أداء مجلس الشورى: دراسة ميدانية في مدينة الرياض، (اطروحة ماجستير في الإدارة، جامعة الملك سعود، ٢٠١٢). أدارة المعلومات بمجلس الشورى، " الشورى في الاسلام (ممارسة نيابية): تجربة المملكة العربية السعودية"، (الرياض: ٢٠٠٣)

والخارجية؛ ثالثاً: الأزمة المالية التي مرت به السعودية بسبب التضخم المالي فرضت وجود حكومة تتمثل في مجلس الوزراء تصدر قرارات سريعة وتنقذ البلاد من الإفلاس.[١٢]

وفي تطور لاحق أصدر الملك فهد في مارس ١٩٩٢ (١٤١٢هـ) الأنظمة الثلاثة: النظام الاساسي الحكم، نظام المناطق ونظام مجلس الشورى[١٣]. يقوم نظام مجلس الشورى على اساس نظام المجلس الواحد وفقا للمادة ٦٨ من النظام الاساسي للحكم، ويتم اختيار العضوية بواسطة الملك لفترة ٤ سنوات ووفقا للشروط التي حددها نظام مجلس الشورى. وتبع ذلك التطور زيادة في عضوية المجلس من ٦٠

(١٢). الشهلوب، عبد الرحمن عبد العزيز، النظام الدستوري في المملكة بين الشريعة والقانون المقارن، (الرياض: مكتبة الملك فهد، ١٩٩٨)، ص ٢٣٩

(١٣). يعتقد البعض (هلال، ٢٠١٢ ، والسيف،٢٠١٣) بأن إعلان الملك فهد بن عبد العزيز للأنظمة الثلاث جاء نتيجة للمطالب الشعبية للتيار المدني (في ديسمبر ١٩٩٠) والتيار الديني (في مايو ١٩٩١) والتي نادت بضرورة تحقيق إصلاحات سياسية في البلاد. تبني التيار المدني مطالبه في ما سمي لاحقاً ب"العريضة المدنية"، تضمنت عشرة مطالب وركزت علي ٣ مطالب من ضمنها (نظام أساسي للحكم، ونظام لمجلس الشورى، ونظام للمقاطعات) تكرر وعد الحكومة بتحقيقها طوال ثلث قرن (هلال: ٢٠١٣). فيما يعتقد (الدسوقي، ١٩٩٧) بان التحديث الاجتماعي (مثل تزايد اعداد خريجي الجامعات والمبعوثين الي الخارج، انتشار وسائل الاعلام، ومظاهر النمو العمراني ونمو الطبقة الوسطي)، والمتغير الاقتصادي (مثل نقص الخدمات الأساسية للمواطنين، وحالة الاستياء من درجة الفساد)، وراء المطالب بالإصلاحات السياسية.

لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع للمصادر التالية: السيف، توفيق، "علاقة الدين بالدولة في السعودية ودور المؤسسة الوهابية في الحكم"، المستقبل العربي، عدد ٤٠٧، (يناير ٢٠١٣):ص ٣٢-٥٩، هلال، عبد المحسن، "الحاجة الي الإصلاح في المملكة العربية السعودية"، مجلة المستقبل العربي، عدد ٤٠٢،(أغسطس ٢٠١٢): ص٥٤-٦٦، والدسوقي، أيمن إبراهيم،" تجربة مجلس الشورى في المملكة العربية لسعودية "،في المؤسسة التشريعية في الوطن العربي"، تحرير أحمد الرشيدي، أعمال المؤتمر الرابع للباحثين الشباب، نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة خلال الفترة ٢١-٢٣ مايو ١٩٩٦(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسي، ١٩٩٧): ص٤٩٧-٥٤١

عضو في دورته الاولي، ٩٠ عضو في دورته الثانية، ١٢٠ عضو في دورته الثالثة، الى ١٥٠ عضو في دورته السابعة.

III. المبحث الثالث:

مجلس الشورى الهيكلة البنيوية والتطوير الإداري

يتكون الهيكل الإداري لمجلس الشورى من مكتب الرئاسة، والهيئة العامة[١٤] والأمانة العامة للمجلس. وتضم الأمانة العامة عدة لجان متخصصة. وتلعب هذه اللجان دوراً حيوياً في عمل الهيئات الحكومية من خلال دراستها للموضوعات التي تكلف بها والنتائج التي تتوصل إليها. ومن الملاحظ أن نظام المجلس أجاز تكوين لجان متخصصة وحسب الحاجة دون تحديد عددها أو مسمياتها ومن إيجابيات ذلك يتيح حيز للمرأة السعودية بتكوين لجان تخدم قضايا واهتمامات المرأة.

يضم المجلس الحالي ١٤ لجنة متخصصة في مجالات مختلفة[١٥] وتساهم تلك اللجان في عملية صنع القرار في مجلس الشورى من خلال هذه المراحل:

المرحلة الأولي: تقوم اللجنة المتخصصة بدراسة مشروعات الأنظمة واللوائح والاتفاقيات وتقارير الأداء من خلال ثلاث قراءات: أولاً عندما يستعرض المشروع، ثانياً عندما تكلف لجنة فرعية لوضع تصور للمشروع وعرضه على اللجنة، ثالثاً بعد عرضه من قبل اللجنة الفرعية على اللجنة المتخصصة.

المرحلة الثانية: قراءة رئيس اللجنة المختصة للمشروع المقترح لمجلس الشورى بعد طلب من رئيس المجلس. حيث يقوم المجلس بمناقشة المشروع المعروض عليه، استعداداً لمرحلة التصويت.

---

[١٤]. تتكون الهيئة العامة من رئيس المجلس ونائبه ومساعده ورؤساء اللجان المتخصصة –وذلك بعد ان عدلت المادة ٢١ من نظام مجلس الشورى بمقتضي الامر الملكي رقم أ/ ١٨١ بتاريخ ١٤ ذو الحجة ١٤٢٨ هـ-- ومهمتها دراسة الموضوعات وأدراجها في جدول أعمال المجلس بعد إجازتها.

[١٥]. لمزيد من المعلومات عن تلك اللجان واختصاصاتها يمكن الرجوع الي موقع مجلس الشورى السعودي: www.shura.gov.sa

المرحلة الثالثة: يرفع المشروع بعد إقراره من مجلس الشورى إلي الملك من قبل رئيس المجلس.[١٦]

ولتقييم دور اللجان المتخصصة بمجلس الشورى في صنع القرار توصلت دراسة[١٧] الي مساهمتها في أحداث نقلة نوعية في أداء عمل المجلس تمثلت في الشفافية والحرية التي يطرح بها الأعضاء أراءهم، كما إن عملها يتأثر بخبرة الأعضاء. أما فيما يتعلق بنقاط الضعف في عمل هذه اللجان فقد خلصت الدراسة الي عدة نقاط من ضمنها ضعف المعلومات المتوفرة عن المشكلة المعروضة، جلسات المجلس تأخذ الوقت على حساب عمل اللجان، عدم اجتماع اللجان بصورة منتظمة وعدم وجود باحثين متخصصين لكل لجنة وعدم توزيع أعضاء المجلس على اللجان علي حسب تخصصهم. كما اشارت دراسة اخرى بأن النقلة النوعية في دور المجلس التشريعي قد انعكست –منذ تكوين هذه اللجان—في الجانب الكمي والنوعي للقضايا التي يناقشها المجلس ومن ضمنها ميزانية المؤسسات الحكومية.[١٨]

أما على مستوى الهيكلة الإدارية، فإن التجربة العملية للإدارات البرلمانية، تؤكد بأن الأعمال المرتبطة بممارسة وظائف وأنشطة المؤسسة البرلمانية، تتطلب وجود جهاز إداري مؤهل من حيث التنظيم الهيكلي وتركيبة موارده البشرية ولوائحه المختلفة المؤطرة لمختلف خصوصيات مهام المجلس والعمل الإداري المرتبط بها.

---

[١٦]. السلوم، يوسف إبراهيم، تجربتي في مجلس الشورى،(الرياض: دار بلاد عرب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ٢٣.

[١٧]. القياسي، راشد سراج عبد الله، " مدى فاعلية اللجان المتخصصة في مجلس الشورى السعودي: دراسة تطبيقية علي اللجان المتخصصة بمجلس الشورى السعودي من وجهة نظر أعضائها"، مجلة القراءة والمعرفة، القاهرة، عدد ١٣٨(٢٠١٣): ص ١٢١-١٥٤.

[18] .Liam AllMark, "More than Rubber-Stamps: The Consequences Produced by Legislatures in Non-Democratic States beyond Latent Legitimation", The Journal of Legislative Studies, Vol. 18, No. 2, June 2012., pp.184-202

ومن هذا المنظور فإن أهمية البنية الإدارية (الأمانة العامة) تبرز كأداة أساسية في تغطية ومسايرة أعمال المجلس المختلفة.[١٩]

ويلاحظ بأن خصوصية هذه البنية الإدارية منبثقة من خصوصيات المهام التي يضطلع بها المجلس، ولذلك عملت المجالس علي دعم إداراتها بالكفاءات المتخصصة في المجالات ذات الصلة الوثيقة بعملها (من الصياغة التشريعية، الترجمة، تقنيات تحليل الموازنة، وتقنيات الأرشيف وغيرها) في محاولة لملء الفراغ الملاحظ لمعظم المجالس، وفي غياب مكاتب للخبرة والاستشارة وتقييم التشريع المرتبط بها على غرار بعض البرلمانات مثل الكونجرس الأمريكي، البندستاغ الألماني والبرلمان الفرنسي.[٢٠]

وفي إطار عملية التطوير يمكن لمجلس الشورى السعودي أن يستفيد مما يتيحه الانفتاح على مراكز البحث والجامعات الوطنية المتخصصة لدعم المجلس في هذا المجال بهدف توفير شروط الفعالية والجودة التنظيمية، خاصة وانه في أطار ممارسته لصلاحياته وعلى غرار معظم المجالس، يتعامل مع أجهزة ومؤسسات لها من قوة المبادرة وإمكانات التقنية ومصادر المعلومات والخبرات البشرية، مما يجعل الدراسة والتعاون حول العديد من الملفات والقضايا النصوص ذات الصبغة العلمية والتكنولوجية من اوليات عملية التطوير.

أما فيما يتعلق بالتطوير اللائحي، تعتبر سلطة الهيئة التشريعية (البرلمان) في ضبط قواعدها الإجرائية الخاصة (إي اللائحة والنظام الداخلي) إحدى الأدوات التي تضفي دلالة على استقلاليتها. لذلك تتجه معظم الهيئات التشريعية اليوم إلى إعداد قواعدها الإجرائية وتعديلها بشكل مستقل. وللإشارة هنا فأن اللائحة الداخلية للمجالس

---

[١٩] الغامدي، محمد عبد الله، الأمين العام السابق لمجلس الشورى، "كلمته في افتتاح الاجتماع أمناء مجلس الشورى لدول مجلس التعاون"، صحيفة الجزيرة، عدد ٣٧٣٤، (٢٠١١/٤/٦)

[٢٠]. قوينس مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢-١٣٣

النيابية عامة، تستمد أهميتها من كونها تتضمن المقتضيات المتعلقة بعمل أجهزة المجلس واختصاصاتها وإجراءات الدراسة، الاجتماعات، والتصويت وقواعد الانضباط، أي مجموعة التدابير الداخلية المتعلقة بسير عمل المجلس.[٢١]

وتأسيساً على ذلك يمكن التساؤل عما إذا أفلحت تراكمات الممارسة بمجلس الشورى السعودي في توظيف اللائحة الداخلية في أتجاه التطوير لرفع الأداء والفاعلية، خاصة وإن الحركية التي يتميز بها القانون البرلماني، تجعل اللائحة الداخلية –والتي تعتبر من أهم مصادره—مدعوه للتطوير وبالتالي للتعديل بشكل منهجي لتوضيح وتدقيق المقتضيات التي تضمن الفعالية لعمل المجلس واجهزته وتيسير سبل الارتقاء بأدائه، من حيث الحرص علي مرونة عدد من الإجراءات (مثل عقد الاجتماعات، اتخاذ القرارات، نظام التصويت، أعداد التقارير والمحاضر، النصاب القانوني، الغياب والانضباط) تفاديا للبطء ولمظاهر العرقلة.[٢٢]

وبالنظر الي اللوائح الداخلية لمجلس الشورى، نجد انه تم تحديد الأدوار المختلفة لكل من رئيس المجلس ونائبه والأمين العام.[٢٣]أما فيما يتعلق بالجلسات فقد أشارت اللائحة الداخلية (مادة ١٢) بان تعقد كل أسبوعين جلسة على الاقل—في الوقت الحالي تعقد جلستين اسبوعياً—ويتم التصويت[٢٤] بصورة سرية بالضغط على الازرار الالكترونية التي حددت "بنعم" و "لا" ولا وجود لعبارة "ممتنع عن

---

[٢١]. قوينس المصدر نفسه، ص ١١٣-١١٨

[٢٢]. العرقلة أو التعطيل (filibustering) هو تطبيق برلماني ظهر في مجلس الشيوخ يرمي إلي تلافي المصادقة علي نص قانوني من خلال استغلال الإمكانيات المتاحة ضمن اللائحة الداخلية، كالقيام بتدخلات مطولة، وتقديم تعديلات متعددة وطلب رفع الجلسة للتشاور، وطلب التأكد من النصاب، (قوينس مصدر سبق ذكره).

[٢٣]. الدسوقي مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٢.

[٢٤]. لمعرفة المزيد عن اسباب الاختلاف في التصويت مع او ضد توصية معينة يمكن الرجوع الي الخثلان، صالح. في نقد الشورى، صحيفة عكاظ، الاربعاء ٢٢ يوليو ٢٠٢٠، ٠٠:٥٠، https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2033987

التصويت"، حتى يعطي المجلس قوة أكبر في الحسم واتخاذ القرار المناسب. لم يحدد النظام الاساسي لمجلس الشورى كيفية التصويت، إلا أن المادة ١٦ من نظام مجلس الشورى اوضحت بأن قرارات المجلس لا تكون نظامية إلا إذا وافقت عليها أغلبية اعضاء المجلس، وليست أغلبية الحاضرين بالجلسة. وإذا لم تحقق الأغلبية اللازمة يعاد طرح الموضوع في الجلسة التالية وفقا للائحة الداخلية (مادة ٣١)، واذا تعذر تحقيقها في الجلسة التالية ترفع نتيجة التصويت للملك. كما انه وفقا لمادة ٣٩ من نظام مجلس الشورى أُعطيت الصلاحية للوائح الداخلية للمجلس لتنظيم القواعد الاجرائية من اسلوب التصويت والمناقشة ومدتها وكل ما من شأنه أن يوفر الضبط والانضباط أثناء الجلسات.[٢٥]

وفي أطار الارتقاء بالخدمة داخل مجلس الشورى، تم تطبيق برنامجاً للتعاملات الإلكترونية في المجلس باسم "شاور". يهدف البرنامج إلى إيجاد بيئة الكترونية متكاملة داخل المجلس لخدمة الأهداف الاستراتيجية للمجلس، ولإتمام الأعمال وتنفيذها إلكترونيا. وبدأ برنامج التعاملات الإلكترونية بمجلس الشورى (شاور) بتشغيل نظام الاتصالات الإدارية ثم الشؤون المالية، ويستخدم البرنامج، حاليا، من قبل كافة الإدارات والأنظمة والبرامج داخل المجلس ليشكل نظاماً آلياً موحداً ويساهم في زيادة إنتاجية الموظفين وتحسين مستوى أدائهم. ولقد حصل المجلس على عدة جوائز في مجال الحكومة الالكترونية—على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى مستوى الدول العربية—نتيجة لاستخدامه لبرنامج "شاور".[٢٦]

[٢٥]. لمزيد من المعلومات عن لوائح المجلس يمكن الرجوع لموقع المجلس www.shura.org

[٢٦].صحيفة الرياض عدد ١٦٧٧١، الاحد(٢٦ رجب ١٤٣٥) الموافق ٢٥ مايو ٢٠١٤، http://www.alriyadh.com/938488

IV. المبحث الرابع

مجلس الشورى السعودي: تأطير المجال التنظيمي والرقابي

نصت المادة ٤٤ من النظام الأساسي للحكم على أن السلطة الفعلية في الدولة تتمثل في كل من السلطة القضائية، والسلطة التنفيذية والسلطة التنظيمية (مجلس الشورى)، كما نصت على ضرورة تعاون هذه السلطات في أداء وظائفها مع التأكيد على إن الملك[٢٧] هو مرجع هذه السلطات.

حددت المادة ٦٧ من النظام الاساسي للحكم اختصاصات مجلس الشورى (السلطة التنظيمية)، في وضع الأنظمة واللوائح بما يحقق المصلحة العامة أو يرفع المفسدة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية. ولقد تم تفصيل هذه الاختصاصات في نظام مجلس الشورى المادة ١٥ والتي تنص علي حق المجلس في أبداء الراي والمناقشة والتفسير، ومساهمته في دراسة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومشروع الموازنة والتقارير السنوية للوزارات والدوائر الحكومية، علما بأن اختصاص الرقابة هو محدد في النظام الأساسي للحكم المادة ٧٩، ونظام مجلس الوزراء المواد (٢٤، ٢٥، ٢٩)[٢٨].

---

[٢٧]. يؤدى الملك دورا كبير في العملية التنظيمية (التشريعية) عن طريق الأوامر الملكية، أو إصدار المراسيم الملكية وكذلك عن طريق تعيين أعضاء مجلس الشورى أو حل المجلس. في بداية توحيد الدولة السعودية الثالثة، كانت السلطة التنظيمية (التشريعية) تتركز في يد الملك عبد العزيز وعلماء الدين. وبعد إصدار الملك فهد للنظام الأساسي للحكم عام ١٩٩٢ وأنظمة مجلسي الوزراء والشورى، حدث تطور في المؤسسات الدستورية، وانحصر الدور التشريعي للعلماء في الأمور المستمدة مباشرة من المصادر الإسلامية. إلا أنه منذ تأسيس الدولة السعودية الحديثة، فان معظم القرارات الهامة التي صدرت عن طريق العلماء، أو على الأقل اكتسبت موافقتهم انحصرت على سبيل المثال في تحريم الخروج على السلطة الشرعية وقرار الملك فهد بالاستعانة بقوات أجنبية لحماية الدولة أثناء أزمة الخليج واحتلال العراق للكويت في أغسطس١٩٩٠. (الشهلوب مصدر سبق ذكره)

[٢٨]. لمعرفة نص تلك المواد يمكن الرجوع الي الانظمة واللوائح بالموقع الالكتروني لمجلس الشورى www.shura.gov.sa

ونظراً لطبيعة دور مجلس الشورى والذي حددته المادة ١٥، من انه يبدى الرأي في السياسة العامة للدولة والتي تشمل موضوعات ذات طابع سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي ذكرت على سبيل المثال وليس الحصر فإن هذه الاختصاصات تجعل مجلس الشورى برلماناً أو سلطة تشريعية بالمفهوم المتعارف عليه.[٢٩]

إن مجلس الشورى لا يكتفي بتقديم التوصيات كما يظن البعض، بل يصدر المجلس قرارات وخاصة في دراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية. حيث يصدر المجلس قرارات بشأنها—أما بالموافقة، الرفض أو التحفظ على بعض مواد الاتفاقية –من قبل لجنة الشؤون الخارجية وبعض اللجان الفنية المتخصصة. ويلاحظ في هذا الصدد بأن المجلس لم يحدث أن رفض معاهدات دولية بما فيها معاهدة سيداو (القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة) والتي تحفظ فقط على بعض بنودها.

حاول رئيس مجلس الشورى السابق تصحيح سوء الفهم لدي البعض عن طبيعة عمل المجلس حين أوضح بأن هناك "قصور في فهم طبيعة مجلس الشورى ففي الواقع أن المجلس يدرس الأنظمة واللوائح والاتفاقيات وتقارير الأداء الحكومي ويناقش خطط الدولة وفي كل ذلك يتخذ قرارات متكاملة ومستوفاة ومدروسة على نحو ما يجري في المجالس البرلمانية المشابهة فهو يقدم المشورة بصيغة قرار له آليته التي يصدر بها والقنوات التي يصبح بها قانونا ساريا في البلاد".[٣٠]كما أكد رئيس مجلس الشورى الحالي في مقابلة صحفية أهمية الدور التشريعي للمجلس متحدثا:

أود أن أصحح معلومة تُتداول كثيراً في الأوساط الإعلامية، فمجلس الشورى لا يقدم توصيات، وإنما يصدر قرارات، وهناك فَرق بين القرار والتوصية من حيث القوة والإلزام، فمفهوم التوصيات هو ما تقدمه اللجان المتخصصة أو الخاصة بالمجلس عند

---

[٢٩]. الدسوقي مصدر سبق ذكره، ص ٥١٧

[٣٠]. مقابلة مع معالي رئيس مجلس الشورى السابق دكتور صالح حميد، مجلة صوت الامة، جمادى الاول (١٤٢٤):ص ١٨.

عرض تقاريرها على المجلس بعد دراستها للموضوع المحال إليها، الذي يندرج ضمن اختصاصاتها، ومن ثم يصوت المجلس عليها بعد مناقشته لتقرير اللجنة، فإذا حصلت على الأغلبية من أصوات الأعضاء، وهي 76 صوتاً فأكثر، تصبح قراراً للمجلس. وقرارات المجلس ترفع إلى مقام خادم الحرمين الشريفين بموجب المادة السابعة عشرة من نظام مجلس الشورى، وهو يقرر ما يحال منها إلى مجلس الوزراء، فإن اتفقت وجهات نظر مجلسي الوزراء والشورى تصدر القرارات بعد موافقة الملك عليها، وإذا ظهر تباين في وجهات نظر المجلسين يعاد الموضوع إلى مجلس الشورى ليبدي ما يراه بشأن هذا التباين، ويرفعه إلى الملك لاتخاذ ما يراه.[٣١]

العلاقة والتعاون بين مجلس الوزراء ومجلس الشورى[٣٢] تم تنظيمها— ووفقا للنظام الاساسي للحكم— في المجالات الآتية: (١) رسم السياسة الداخلية والخارجية، (٢) الحصول على المعلومات والاستفسارات من الأجهزة الحكومة المختصة بواسطة مجلس الوزراء لتسهيل سير أعمال مجلس الشورى.

ويتمثل الدور الرقابي لمجلس الشورى في دراسة تقارير أداء الوزارات. وتشمل الدراسة أربعة عناصر: (١) أداء الوزارة أو المصلحة الحكومية/المؤسسة العامة، مقارنة بخطة التنمية ومدى تنفيذها للخطة؛ (٢) الصعوبات والمعوقات التي تعترض التنفيذ؛ (٣) المقترحات والحلول لإزالتها وتوصيات اللجنة المتخصصة؛ (٤) قرار مجلس الشورى بشأنها.[٣٣]

وعند مناقشة التقرير يستدعي —وفقا للمادة ٢٢ من نظام مجلس الشورى— المسؤول المختص عن المصلحة أو المؤسسة للإجابة عن استفسارات أعضاء المجلس وذلك بعد موافقة الملك. ولكن حينما يطلب من أي وزير المثول امام المجلس

---

[٣١]. مقابلة رئيس المجلس الحالي دكتور عبدالله ال الشيخ، صحيفة السبق الالكترونية، ١٢ رجب ١٤٣٥، الموافق ٢٠١٤/٥/١١، http://sabq.org/mlDE0b

[٣٢]. لمزيد من المعلومات عن علاقة مجلس الوزراء بمجلس الشورى يمكن الرجوع الي: الزهراني، عبد الرحمن، الشورى في عهد الحرمين الشرفين: جهود وحقائق، مجلس الشورى،(الرياض: مطبوعات مجلس الشورى، ٢٠٠٢)، ص ٧٦-٧٨، الشهري،٢٠١٢، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤-٣٩.

[٣٣]. السلوم، ٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره.

للإجابة على استفسارات الأعضاء لا ينظر اليها على أنها مساءلة وإنما هي توضيح للأمور حتى تكون قرارات المجلس مبنية علي الوضوح.[٣٤]وحول معالجة قواعد عمل المجلس لاستضافة المسئولين للرد على تساؤلات الأعضاء، يتضح بأن استضافة الوزراء لا تخضع لقواعد عمل المجلس ولكن إذا تقدمت أي من لجان المجلس بطلب استضافة مسئولين فيتم النظر في ذلك وفقا للآلية المحددة. ولقد استضاف المجلس عدداً من المسؤولين، كما أن المجلس جعل ضمن قواعد العمل الاستفادة من المسؤولين الحاضرين في المجلس لطرح ما لدي الجهات والمؤسسات الحكومية من مشاكل ومناقشتها بحيادية ونقلها لولي الأمر.[٣٥]

وتعتبر الزيارات الميدانية التي يقوم بها رئيس مجلس الشورى ورؤساء اللجان لبعض الوزرات والأجهزة الحكومية للوقوف على أدائها والخدمات التي تقدمها للمواطنين، أيضا، من أهم آليات الدور الرقابي للمجلس.

الدور الرقابي يشكل الفعل الحيوي والاهم في عمل المجالس النيابية بصرف النظر عن أساليبه وأدواته وصيغته، حيث نجد التطبيق الدستوري السعودي لم يأخذ بآليات المراقبة المعمول بها في المجالس الأخرى كالأسئلة الكتابية والشفهية الموجهة للوزراء وكذلك تشكيل لجان البحث والتقصي والتحقيق. واستعاض بدلاً عن تلك الآليات باقتراح "تعديل قواعد التقارير السنوية للوزارات المالية والمؤسسات العامة بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى ومؤشرات أداء الخدمة والبيانات المالية "، الذي قدمه عدد من أعضاء المجلس بغرض مناقشة تقارير تتسم بالشفافة والوضوح والشمول مما تمكن المجلس في الاسهام في تحسين أداء الأجهزة

---

[٣٤]. صحيفة الجزيرة، مرجع سابق مقابلة مع دكتور حمود البدر الاين العام السابق لمجلس الشورى السعودي.

[٣٥]. صحيفة الرياض، عدد ١٥٣٢٣، الاثنين (٢٤ جمادى الاخرة١٤٣١)، http://www.alriyadh.com/532623

الحكومية.[٣٦]ولكن بعض أعضاء مجلس الشورى يري ضرورة تطوير مفهوم المراقبة والمساءلة على أداء الوزرات وكيفية توزيع الإيرادات والمنصرفات للمؤسسات الحكومية الي مفهوم المحاسبة الملزمة لتدني الخدمات والأداء المتواضع من بعض المسؤولين والذي يجب أن يترتب عليها محاسبتهم وسحب صلاحياتهم.[٣٧] كذلك طالب أخرون بتفعيل مبدأ إبراء الذمة الذي أطلقه الملك الراحل عبد الله، والذى يهدف لمحاسبة المسئولين عن الإخفاق الحكومي وتعثر المشاريع، في ظل الصرف الحكومي الهائل في التنمية.[٣٨]

لذلك فإن التطوير في هذا المجال يجب ان يجعل وظيفتي التنظيم (التشريع) والرقابة من صلب أهدافه بالنظر الي أن هنالك حاجة ملحة لتطوير بعض النصوص المتعلقة بنشاط المجلس، على المستوى التنظيمي (التشريعي) والرقابي وصلاحية إبداء الرأي في السياسات العامة، وكذلك في دراسة المعاهدات. ونعتقد بان المساحة التي أسس لها تعديل المادة ١٧ والمادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى[٣٩]-افسح المجال للمجلس—للقيام بمبادرة اقتراحيه تطويرية في إطار هذا التوجه.

لقد كانت أولى خطوات التطوير لنظام مجلس الشورى وإعطاء المزيد من المشاركة في صنع القرار جاءت بالفقرة الأولى من الأمر الملكي التي كانت تنص

---

[٣٦]. جريدة الشرق الأوسط،(٢٦يونيو٢٠١٣)، http://m.aawsat.com/content/1374793674896480100/Top%20Stories

[٣٧]. عبد العزيز، الجار الله." مجلس الشورى يستمع ويصادق"، صحيفة الرياض، ٨ ذو العقدة، ١٤٢٥، (٢٠ديسمبر٢٠٠٤)، http://www.alriyadh.com:8080/2126 ، انظر ايضا العريشي، جبريل، "تقارير الجهات الحكومية الى مجلس الشوري في ظل الرؤية، صحيفة السبق الالكترونية،(١٧اغسطس ٢٠١٧)، https://sabq.org

[٣٨]. صحيفة الجزيرة،(٢٠مارس٢٠١٤)، http://www.al-jazirah.com/2014/20140320/ar5.htm

[٣٩]. ورد التعديل في خطاب خادم الحرمين الشريفين عند افتتاحه السنة الثالثة من الدورة الثالثة لمجلس الشورى بتاريخ ١٤٢٤/٣/١٦هـ والذي قال فيه بالنص: «أؤكد لكم أننا سنستمر في طريق الإصلاح السياسي والإداري وسنعمل على مراجعة الأنظمة والتعليمات وأحكام الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية، وفتح آفاق أوسع لعمل المرأة في إطار تعاليم الشريعة الغراء، وغنى عن الذكر أن مجلسكم الموقر سوف يقوم بدوره الكامل في تحقيق الإصلاحات المنشودة.

بالسابق في المادة ١٧ على ما يلي: "ترفع قرارات مجلس الشورى إلى رئيس مجلس الوزراء ويحيلها إلى مجلس الوزراء للنظر فيها، فإن اتفقت وجهات نظر المجلسين صدرت بعد موافقة الملك عليها، وإن تباينت وجهات النظر فللملك إقرار ما يراه".[٤٠] حاليا تم تعديل المادة ١٧ لتصبح كالاتي: إن الملك لن يتخذ القرار إلا بعد إعادته لمجلس الشورى مرة أخرى ليبدي رأيه أولا بدلاً من أن يبت الملك فيه وذلك عندما يختلف المجلسان: مجلس الوزراء ومجلس الشورى على القرار الصادر من مجلس الشورى.

هذا التعديل له أبعاده المهمة من جانب إعطاء المزيد من الثقة والاعتبار والأهمية لمجلس الشورى السعودي وأعضائه، وإبراز أهمية الدور الأساسي للمجلس في صنع القرار اسوة بالبرلمانات الدولية. كما ان هذا التعديل بقدر ما يعني احترام قرارات المجلس فإنه، بالتالي، سوف يعود بالجدوى على المواطن الذي يمثله، وإقرار مزيد من الصلاحيات لمجلس الشورى.

التعديل الثاني تم في المادة ٢٣ والتي نصت على الاتي: "لكل عشرة أعضاء في مجلس الشورى حق اقتراح مشروع نظام جديد أو تعديل نظام نافذ وعرضه على رئيس مجلس الشورى وعلى رئيس المجلس رفع الاقتراح إلى الملك"

أعطي التعديل الجديد -وفق المرسوم الملكي- مجلس الشورى ورئيسه صلاحية دراسة ومناقشة أي نظام أو تعديله دون الحاجة إلى الرفع إلى الملك كما كان في نظام المجلس سابقا، ومن ثم يتم الرفع للملك بعد ذلك فيما توصل إليه المجلس. إن هذ التعديل يعني إعطاء المجلس الصلاحية الكاملة بدراسة أي نظام أو

[٤٠]. لمعرفة المزيد عن علاقة مجلس الشورى بمجلس الوزراء وعملية صنع القرار انظر المقابلة مع الأمين العام السابق لمجلس الشورى دكتور حمود البدر، صحيفة الجزيرة عدد ١٠٦٤٨، (٢٣نوفمبر ٢٠٠١)، http://www.al-jazirah.com/2001/20011123/th1.htm

تعديله أو أية قضية تهم المواطن دون المرور بدورة روتينية من شأنها تأخر صدور الدراسة والرأي وخاصة فيما يتعلق بالقضايا والأنظمة التي تمس شؤون التنمية وحياة المواطن.[٤١]

ومن بين القضايا المجتمعية التي حظيت باهتمام المجلس—بعد تعديل المادة ٢٣—واتخذ حيالها قرارات هامة نذكر على سبيل المثال: مشروع حماية الطفل ونظام الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية، تحسين أوضاع المستفيدين من الضمان الاجتماعي، مشروع نظام عقوبات إفشاء الوثائق والمعلومات الرسمية ومشروع النظام الجزائي لجرائم التزوير.[٤٢]

V. المبحث الخامس

تفعيل الشفافية لمجلس الشورى

في مجال التطوير الإعلامي، لا يخفي الدور المؤثر الذي تقوم به وسائل الإعلام المختلفة من نقل للمعلومة والإخبار، بما في ذلك من ردود فعل وتفاعل وتكوين رأى عام. ولهذه الغاية أهتم الاتحاد البرلماني الدولي بالتطوير الإعلامي البرلماني، وخاصة ما يتعلق ببث جلسات المجالس عن طريق قنوات خاصة أو متخصصة، والاستفادة المثلي من المرفق السمعي-البصري العمومي.[٤٣]

وإذا كان مجلس الشورى قد أنطلق في الفترة الأخيرة في خطوات تطويرية جادة، فإن التحسين يجب ان يطال نوعية الأداء من حيث المخرجات الإعلامية

---

[٤١]. القاضي، حمد عبد الله، " في سياق منظومة الإصلاح: أبعاد التعديلات التي تمت على نظام مجلس الشورى"، مجلة مجلس الشورى، عدد ٥١ ،(شوال ١٤٢٤):
http://www.shura.gov.sa/magazine/majalah51/magalat.htm

[٤٢]. لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع الي موقع مجلس الشورى (www.shura.gov.sa\)، وكذلك يمكن الرجوع الي مقابلة الرئيس الحالي لمجلس الشورى مع صحيفة السبق، ١٢رجب، مرجع سابق.

[٤٣]. بيثام، ديفيد، ٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره.

لأنشطة المجلس، ابتداء من توفيرها لوسائل الاعلام المختلفة الي الجمهور الواسع، واهمية انشاء قناة إعلام برلماني متخصص ومهني، اولاً: ليدعم الأدوات المتوفرة حالياً (من مطبوعات، تقارير، ملفات صحفية، بيانات، إحصائيات) وثانياً: لتفعيل الشفافية وتمكين المجلس من المساهمة في إبراز دوره وانشطته بشكل تفاعلي. خاصة وأنه على الصعيد الدولي هنالك توجه نحو الاعتراف بالحق في الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة، كما تبنت المنظمات الحكومية العديد من البيانات الرسمية التي تعترف بهذا الحق الرئيسي. حيث أقرت عدة دول ومنظمات من ضمنها الأمم المتحدة على ضمانات محددة لتفعيل شفافية مؤسسات الدولة ومن بينها البرلمان. ولقد اعترفت دول الكومنولث في عام ١٩٩٩، بهذا الحق في الوثيقة التي تم الإعلان فيها عن عدد من المبادئ والضوابط حول الحق في المعرفة والوصول إلى المعلومات والسجلات التي تحتفظ بها السلطات العامة بما فيها التشريعية باعتبار ذلك حقا إنسانيا، ومن بين أهم تلك المبادئ:

١) تشجيع البلدان الأعضاء لكي تعتبر حرية المعلومات حقا قانونيا واجب النفاذ.

٢) التسليم بالكشف عن المعلومات، وينبغي للحكومات تعزيز ثقافة الانفتاح.

٣) خضوع هذا الحق لاستثناءات محدودة، لكن يجب أن توضع في حدود ضيقة.

٤) على الحكومات حفظ وصيانة السجلات.[٤٤]

وفى هذا الاتجاه سعت العديد من الدول بتكريس الصفة القانونية لهذا الحق وذلك بإدراجه ضمن دساتيرها وفي النظام الداخلي للمؤسسات العامة باعتبار البرلمان المفتوح هو الذي يتيح لأفراد الجمهور حضور وقائعه بأنفسهم. وليس المقصود هنا أن يتوجهوا كافة المواطنين لحضور جلسات البرلمان، إنما يقصد به في

[٤٤]. مندل، توبي. البرلمان والوصول إلى المعلومات: العمل من أجل حكم شفاف، ترجمة أحمد حسين اليازوري ومحمد على لخلايلة (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٨)، ص ٢٩-٣٠.

الواقع أن تكون مفتوحة للصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية، والتي تمثل عيون وآذان الجمهور بشكل عام، مقابل تحمل مسؤولية البرلمان في إطلاع الجمهور على عمله من خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات مثل شبكة الإنترنت.[٤٥]

ومن هذا المنطلق، نعتقد أن مجلس الشورى السعودي مدعو للانخراط في هذا التوجه من خلال:

أولا: تسهيل عمل الصحفيين والإعلاميين لنقل عمل البرلمان إلى الجمهور:

تعتمد البرلمانات على الصحفيين بكل أشكالهم في إطلاع الجمهور على أعمالها.[٤٦]، غير أن هناك مشكل انعدام الثقة المتبادل بين الطرفين، إذ كثيرا ما يصاب الصحفيين بالإحباط بسبب القيود المفروضة على حضور وقائع البرلمان، ويحمل البرلمانيون من جانبهم وسائل الإعلام جزءاً من المسؤولية عن قلة التقدير وتشويه صورتهم أمام الجمهور. ولقد حظي عمل الصحفيين والاعلام المرئي والمسموع بين مرحب ومعارض من قبل أعضاء مجلس الشورى السعودي.

أخذ مجلس الشورى السعودي بسياسة الانفتاح على الجمهور حين قرر المجلس عرض جلسات المجلس مع بداية الدورة الثالثة في السنة الرابعة لعام ٢٠٠٣ (١٤٢٤هـ). وذلك من خلال بث مقتطفات من الجلسات يومي الخميس والجمعة من كل أسبوع في القناة السعودية الاولي، كما يمكن للصحفيين والدبلوماسيين حضور الجلسات عند الطلب أو تلبية الدعوة. ولقد حمل هذا الانفتاح رسالة مهمة للمواطنين بأنهم شركاء فيما يدور في أروقة المجلس. حيث أكد رئيس المجلس الحالي بانه يرفع

---

[٤٥]. بيثام، ديفيد، ٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره، ص ٥١

[46]Punttnam Commission on Communication of democracy," Members of Parliament in the public eye", 2005 http://www.hansardsociety.org.uk/wp-content/uploads/2012/10/Members-Only-Parliament-in-the-Public-Eye-2005.pdf.

لواء الانفتاح على الاعلام لا الانغلاق ضده ويعتبر الصحافة السعودية شريكة للمجلس في عمله وهي صحافة اثبت جدارتها ومسئوليتها.[٤٧]

أن المتمعن في الانفتاح الاعلامي، يجد أن مجلس الشورى السعودي ما زال في خطواته الأولى لتكريس حق الوصول ونشر المعلومات، كما إن وسائل الإعلام لا يسمح لها، في كثير من الاحيان، بتغطية أعمال المجلس خاصة تلك التي يستضاف فيها بعض المسئولين السياسيين. وحول اشتمال قواعد عمل المجلس لقضية السرية لدى استضافة عدد من المسؤولين من الوزراء وضرورة العمل على تحقيق الشفافية، اوضح رئيس المجلس الحالي:[٤٨]

سبق وأن قلنا عبر حديث مع صحيفة الرياض ان المجلس لدية قصور في تقديم لما يدور في أروقته وأن البيان الذي يصدر عن المجلس مقتضب، وبالتالي طرح لدينا أن يكون التقرير أوفى سواء في عرضه أمام وسائل الأعلام أو ما يضاف على موقع المجلس، وأما بشأن السرية للمسئولين فإن الجلسة تخضع لرأي المسؤول فإذا أراد السرية أو عدمها فله ذلك فالمجلس يحقق رغبة الضيف ولكن في الأصل تكون اللقاءات مفتوحة ومتاحة وهذا الجانب سيكون ضمن الدراسة .

ثانيا: حرية وإتاحة المعلومات:

إن تجربة البلدان في مختلف أنحاء العالم تظهر بأن عملية الانفتاح والحاجة إلى تشريع الوصول إلى المعلومات لا يقتصر على الدول المتقدمة، بل هو حاجة ملحة الآن بالنسبة للدول النامية. ومن بين الأسباب التي تجعل هذا الحق مهم جدا هو أن الأفراد يجهلون في غالب الأمر المعلومات الأساسية المتعلقة بالحكومة مثل نوعية الخدمات المتوافرة، وما هي الإدارات التي تقوم بذلك، ونوعية الفرص تلك التي ربما توجد أمامهم للمشاركة في صنع القرار أو السياسة، كذلك كيفية تقديم طلب للحصول

[٤٧] صحيفة الحياة السعودية، عدد ١٦٨١٦،(١٩ابريل٢٠٠٩): ص ١١.
[٤٨] مقابلة مع ال الشيخ الرئيس الحالي للمجلس، صحيفة الرياض، عدد ١٥٣٢٣، مصدر سبق ذكره

على المعلومات. لذا فإن النشر الدوري للمعلومات أحد وسائل معالجة الافتقار إلى الوعي والاطلاع عند المواطن، ونتيجة لذلك فإن لهذا الجانب من الحكم الشفاف أهمية خاصة في الدول النامية.[٤٩]

في أطار سياسة اتاحة المعلومات، أنشأ مجلس الشورى السعودي موقع خاص به يتضمن النظم واللوائح، اللجان واختصاصاتها، جدول إعمال المجلس وخطته السنوية، الهيكل التنظيمي للمجلس وقراراته كذلك يوجد تسجيلات مرئية لبعض جلسات المجلس.[٥٠] كما توجد بالموقع صفحة لتقديم العرائض من قبل المواطنين والتي تناقش بواسطة لجنة حقوق الانسان والعرائض، ومن ثم تحال الي اللجنة المختصة. وتعد العرائض من أهم القنوات التي تدعم عمل المجلس بمقترحات المواطنين وأرائيهم في الانظمة والمشروعات، حيث نجد العديد من العريض التي وجدت طريقها الي المجلس وحصلت على موافقة الأغلبية مثل "عرائض تطالب بصرف رواتب لربات البيوت"، وأخرى خاصة بمعاناة السعوديات المتزوجات من أجنبي.[٥١]

تتفاوت جودة استخدام المواقع الالكترونية من دولة إلى أخرى حسب مستويات استخدام الإنترنت، وجودة تصميم الموقع في حد ذاته، فمثلا موقع مجلس الشورى السعودي من حيث التصميم والمعلومات أفضل مقارنة مع نظرائه في الدول العربية. حيث حصل المجلس الشورى للعام الثالث على التوالي على جائزة التميز

---

[٤٩]. مندل،٢٠٠٨، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥

[٥٠]. لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع الي الموقع الالكتروني:
http://www.shura.gov.sa/wps/wcm/connect/ShuraArabic/internet/Home/،
أما في مجال خدمة المعلومات والمكتبات التي يقدمه المجلس يمكن الرجوع الي، باناجه، إيمان عبد العزيز، "خدمات المعلومات في مجلس الشورى السعودي"، دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، مجلد ٩، عدد ٢(القاهرة، ٢٠٠٤) ص ٨٠-١٢٤

[٥١]. صحيفة الرياض، عدد ١٦٧٥٧، (١٢ رجب ١٤٣٥)، الموافق ٢٠١٤/٥/١١، http://www.alriyadh.com/934641

الذهبية كأفضل موقع الكتروني على مستوى البرلمانات العربية في مسابقة "جائزة درع الحكومة الإلكترونية"[٥٢] التي تنظمها أكاديمية جوائز الانترنت في المنطقة العربية.

أما فيما يتعلق بتفعيل الشفافية واتاحة المعلومات، هنالك مشروع "نظام حرية المعلومات"[٥٣]؛ تم اقتراحه من قبل عضو بمجلس الشورى، وحصل على ٩٨ صوتاً من أعضاء المجلس بالموافقة على ملائمة المشروع. ويستهدف "نظام حرية المعلومات" إعطاء المواطن السعودي الحق النظامي في الاطلاع على المعلومات المحفوظة لدي المؤسسات العامة، ودعماً لنزاهة وحرية تداول المعلومات. حيث من خلال هذا الحق يمكن للمواطن معرفة نشاطات المؤسسات العامة وخططها ودورها في المشاركة وتعزيز الشفافية. كما يكفل النظام للمواطن والشخصيات الاعتبارية طلب المعلومات دون أن يتعرض طالبها للمساءلة. كما يهدف النظام، ايضا، إلى تحقيق غايات عدة من ضمنها "رفع مستوى معايير الرقابة المجتمعيّة على أداء المؤسسات التنفيذيّة وتقويّة مؤسسات الدولة ومعايير الحكم الرشيد"، و"دعم جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من خلال المعلومات المتاحة كحق إنساني مكفول للاطلاع على المعلومات والمعرفة".[٥٤]

---

[٥٢]. صحيفة الرياض، عدد ١٦٧٧١،الاحد(٢٦ رجب ١٤٣٥)، الموافق ٢٥ مايو ٢٠١٤، http://www.alriyadh.com/938488

[٥٣]. صحيفة الحياة، السبت ٢٩مارس ٢٠١٤، http://www.alhayat.com/Articles/1461327/ يمكن الرجوع أيضا الي صحيفة الاقتصادية، النسخة الالكترونية عدد ٧٤٧٥ الاحد(٢٩ جمادي الأول ١٤٣٥)، الموافق ٣٠ مارس ٢٠١٤، http://www.aleqt.com/2014/03/30/article_837276.html

[٥٤]. لمزيد من المعلومات عن بنود ومواد النظام يمكن الرجوع الي جريدة الشرق الأوسط عدد ١٢٩٢٣، الاربعاء(١٦جمادي الثاني١٤٣٥)،الموافق ١٦ابريل ٢٠١٤ http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&article=768618&issueno=12923#.U4sQ4fl_uEA

VI. المبحث السادس

المشاركة النوعية للمرأة في مجلس الشورى

افتتح الملك عبد الله الدورة السادسة (السنة الاولي) لعام ٢٠١٣ لمجلس الشورى بتعيين ٣٠ سيدة من حملة الدكتوراه في مجالات مختلفة وذلك بنسبة ٢٠% من عضوية المجلس.[٥٥] وفي كلمة الافتتاح خاطب الملك العضوات قائلاً:

إن هدفنا جميعا قائم بعد التوكل على الله على تفعيل أعمال المجلس بوعي أساسه العقلانية التي لا تدفع إلى العجلة التي تحمل في طياتها ضجيجا بلا نتيجة. إن التطور الذي نسعى له جميعا يقوم على التدرج بعيداً عن أي مؤثرات، واعلموا بأن مكانكم في مجلس الشورى ليس تشريفاً بل تكليف وتمثيل لشرائح المجتمع السعودي، ولذلك فإن له تبعاته من المسؤولية التي تفرض عليكم تفعيل العطاء وتحكيم العقل في مواجهة أي مسألة تعرض عليكم.[٥٦]

يأتي قرار الملك عبد الله بتعيين ٣٠ عضوة بالمجلس—بعد تجربة المستشارات بمجلس الشورى السعودي[٥٧]—كنقلة نوعية تتيح الحضور المؤسسي بما بتطلبها منها من مسؤولية ومهنية في ممارسة مهمتها الجديدة. وعلى حد قول الناشطة السعودية ناهد باشطح فإن هذه القرارات:

---

[٥٥] . لمعلومات اضافية يمكن الرجوع الاحمد، وسيم حسام الدين، التمكين السياسي للمرأة العربية، دراسة مقارنة، (الرياض: مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسة المرأة. جامعة الاميرة نوره، ٢٠١٦)

[٥٦] . الشرق الأوسط، عدد ١٢٥٠٣ ، الأربعاء(١٠ ربيع الثاني ١٤٣٤)، ٢٠ فبراير٢٠١٣
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12503&article=717967#.U4YHzvl_uEA

[٥٧] .سابقا طالبت ناشطات واكاديميات سعوديات في ندوة نظمتها جريدة الرياض على ضرورة التمثيل الكامل للمرأة في مجلس الشوري وعدم الاكتفاء بالدور الاستشاري من منطلق ان القوانين والانظمة التي تتعلق بالمرأة تناقش في المجلس من منظور ذكوري لا يعكس موقف المرأة السعودية خاصة فيما يتعلق بالقضايا الاسرية، واضافت د سهيلة قائلة" مثلا عندما نُاقش موضوع الجنسية لتعديله عدل المواد التي لصالحه (تقصد الرجل)، ولم يعدل أي مادة تخص المرأة المتزوجة من غير سعودي."، جريدة الرياض، عدد ١٥٢٦١،(٦ابريل ٢٠١٠): ص٢ -٤

فاقت التوقعات قبل التطلعات لأن النساء في بلادي سعين كثيرا للسماح لهن في الدخول إلى المجالس البلدية لكن عضوية مجلس الشورى لم تكن ضمن أولويات المطالب رغم أننا كسعوديات ومثقفات نتطلع أن تكون المرأة ضمن التشكيل الوزاري.[٥٨]

وعلى هذا الأساس، وبمجرد التعيين الملكي ستسري على ٣٠ عضوة مقتضيات نظام المجلس، ولوائحه المختلفة من حيث الحقوق والواجبات ضماناً لمشاركة كاملة وفاعلة وعلى مستوى التمثيل داخل الأجهزة المختلفة للمجلس وكذا على مستوى الدبلوماسية البرلمانية، ضمن الوفود ولجان الصداقة البرلمانية والاتحادات البرلمانية، وعلى رأسها الاتحاد البرلماني الدولي، والذي يعمل منذ مدة على تشجيع تمثيل النساء في البرلمانات الوطنية.

تم توزيع المهام للعضوات الجدد[٥٩] ما بين العضوية العامة للمجلس واللجان المتخصصة وفقاً للرغبة والتخصص؛ حيث تولت ثلاثة أعضاء من النساء مناصب نائبات الرؤساء في اللجان الثلاث: لجنة الشؤون الصحية والبيئة، لجنة الثقافة والإعلام ولجنة حقوق الإنسان والعرائض، في حين لم تتم تسمية أي امرأة كرئيسة في أية لجنة، في السنة الأولى من نسخة المجلس الدورة السادسة.[٦٠]

ولذلك فإن المجلس مدعو، في أطار هذا التوجه التطويري بعد قرار المشاركة النسائية، لان يهيئ بنيات الاستقبال وأدوات العمل والمناخ النفسي لهذه المشاركة، لضمان فاعليتها وتعميقها مؤسسياً وترسيخها على مستوى الممارسة الشورية في

---

[٥٨]. مقابلة مع الناشطة ناهد باشطح، صحيفة الراية،(٢٠١١/١٢/٧)
http://raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/1cd16e84-2ae6-4475-bd91-be537d8d1082

[٥٩]. في الوقت الحالي تم توظيف ١٣٣ طاقات سعودية شابة في القسم النسائي من مختلف التخصصات (أدارة عامة، إدارة اعمال، قانون، لغات وترجمة، تقنية معلومات، علم نفس واجتماع) لمساعدة عضوات مجلس الشورى في اداء مهامهن. جريدة عكاظ الالكترونية، ١٩ سبتمبر ٢٠١٨، https://www.okaz.com.sa/local/na/1672682

[٦٠]. CCN العربية، ٢٠١٣/٢/٢٦، الساعة ١٤:٦، http://arabic.cntv.cn/program/news_ar/20130226/105345.shtml
انظر أيضا اخبار ٢٤، /http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/128195

المملكة، مع الاعتبار لخصوصيتها الثقافية ومرجعيات هويتها وثوابتها الشرعية، كذلك مواكبة هذه التجربة تدريجياً بإعداد البيئة المجتمعية وبتنمية الوعي بهذا الدور وأهميته لبناء ثقافة الممارسة البرلمانية لدى النساء بقصد الانصهار في مسار الإصلاحات المختلفة التي انخرطت فيها المملكة. وذلك وفقاً لوجهة نظر الأكاديمية السعودية فوزية أبو خالد[٦١] بأن:

> التمثيل الرمزي للمواطنات السعوديات داخل المجلس، لن تكون له أهمية حقيقية، ما لم يصب في تطوير بنية المجلس وتطوير دوره والياته، ليكون ذا بنية سياسية تشريعية ورقابية مستقلة، قادرة على محاولة التحرر ليس فقط من الاعتبارات القبلية والمناطقية والمذهبية بل ومن اعتبارات النوع الاجتماعي.

من السابق لأوانه تقييم تجربة المرأة السعودية في مجلس الشورى السعودي، ولكن وبتصريحات من مسئولين[٦٢] اتضح أن عدد المشروعات الخدمية، الصحية، الاقتصادية وفي الأنظمة والمقترحة من أعضاء المجلس وفقاً للمادة ٢٣، قد زاد نسبتها وبشكل ملحوظ بعد تعيين ٣٠ عضوه بالمجلس، كما إن مقترحات ومشاركات العضوات لم تقتصر بهموم المرأة السعودية، بل شملت هموم الوطن والمواطن السعودي. ومن ضمن تلك المقترحات التي قدمت من قبلهن وتمت الموافقة عليها على سبيل المثال: المساواة بين المرأة والرجل في شروط الحصول على قرض من صندوق التنمية العقارية، نظام رعاية المعوقين، ومشروع البحث العلمي الصحي الوطني. وفي خطوة متقدمة وافق مجلس الشوري على توصية احدي العضوات بتضمين مشاركة الاكاديميات المتخصصات في الفقه ضمن نشاط الرئاسة العامة

---

(٦١) أبو خالد، فوزية. " نحو استثمار حقيقي لهذه القرارات "، صحيفة الجزيرة، ٢٠١١/١٠/٥

(٦٢) الشرق الأوسط، ٢٠١٣/٧/٢٦، http://m.aawsat.com/content/1374793674896480100/Top%20Stories
وانظر ايضا الشرق الأوسط عدد ١٢٩٥٥، الأحد (١٩ رجب ١٤٣٥) الموافق ٢٠١٤/٥/١٨ http://beta.aawsat.com/home/article/98616

للإفتاء.[٦٣] ومن خلال تجربتها أفادت دكتورة نوره المري، عضو مجلس الشورى:[٦٤]

بأن المرأة نجحت في مجلس الشورى في اتخاذ العديد من القرارات والتشريعات والتعديلات المطلوبة، لقوانين حماية الطفل، وأنظمة التحرش، وغير ذلك، بجانب التشريعات التي وضعتها الدولة في مجال الإجراءات الموحدة بين الجنسين في استخراج البطاقة والتنقل ومنع التمييز في العمل والسماح للمرأة أن تكون رب أسرة.

نعتقد بان المشاركة الفاعلة والنوعية للعضوات جاءت نتيجة للاعتراف بأهمية التمثيل الكامل والحقيقي للمرأة السعودية داخل المجلس وبكفاءة وقدرة من تم اختيارهن. وفي هذا الشأن تؤكد العضوة دكتورة ثريا العريض بأن:

وجود المادة ٢٣ توحي لنا بأن هنالك فعلا ما نستطيع اقتراحه وتقديمه، ويفترض أن تقدم القضية بطريقة كاملة تحمل كل المسوغات ..... ما يميز المجلس تعدد التخصصات العلمية والخبرات المتراكمة للأعضاء.[٦٥]

ولقد شرع المجلس في الأوان الاخيرة في تشكيل لجان تقوم بزيارة المجالس البلدية في مناطق السعودية المختلفة، حيث شاركت بعض العضوات (الدكتورة ثريا العريض) في بعض من تلك الزيارات وكان الهدف منها رفع درجة التعاون بين مجلسي البلدية والشورى ورفع تقرير احتياجات تلك المناطق الخدمية والتنموية الي مجلس الشورى.

---

[٦٣]. صحيفة الوطن الالكترونية، السبت ٢٠١٧/٩/٣٠، http:www.elwatannews.com/news/details/25

[٦٤]. حوارات، صحيفة سبوتنيك الالكترونية، ٢٧ فبراير ٢٠٢٠. https://arabic.sputniknews.com/interview/202002271044695359

[٦٥]. الشرق الأوسط عدد ١٢٩٥٥، مصدر سبق ذكره. ولمزيد من المعلومات حول تقييم تجربة البرلمانيات السعوديات يمكن الرجوع الي صحيفة المدينة الجمعة ٢٠١٥/١/١٠، http://www.al-madina.com/article/354234/،
صحيفة الشرق اليومية http://www.alsharq.net.sa/2013/10/29/982268،
صحيفة السبق الالكترونية، ٢٠١٦/١٢/١٣، https://sabq.org

ملاحظات ختامية:

إن طبيعة التعديلات في بعض مواد نظام مجلس الشورى، ومشاركة المرأة السعودية بنسبة ٢٠% من العضوية تدفع للحديث عن دور فاعل لمجلس الشورى السعودي وأدائه في محاولة للإحاطة ببعض صيغ تطوير العمل الشوري المؤسسي، ودعم وتنمية قدرات المجلس انطلاقاً من حوكمة مبنية علي قواعد المسئولية والشفافية ومعايير الفعالية في صنع القرار والمحاسبة، للارتقاء بدوره في المساهمة في عملية التطوير والرفع من كفاءة أداء المجلس وتوسيع المشاركة السياسية وهذا ينعكس بدوره إيجابياً في ترسيخ الوحدة الوطنية وتعميق المشاعر الانتماء والولاء للدولة.

وبالرغم من الرغبة الواضحة والصادقة من قبل القيادة السياسية في الرفع من كفاءة ودور المجلس، الا أنه ما يزال هنالك العديد من المعوقات والتي يمكن أن نحصرها في النقاط التالية:

أولاً: مناقشة تقارير الأداء

في الماضي، كانت هنالك شكوى بان تقارير الأداء السنوية للمؤسسات الحكومية كانت ترد متأخرة مما يضطر المجلس لمناقشة تقارير أداء سنوية مضي عليها ٢-٣ سنوات. ولكن تغير الوضع بعد قرار الملك عبد الله الذي يقتضي بأن " تقوم الوزارات والجهات الحكومية الأخرى برفع مرئياتها حيال ما تضمننه قرارات مجلس الشورى حول تقاريرها السنوية في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ إحالة قرارا المجلس اليها".[٦٦] الا ان القرار لا يتضمن ما يفيد بإلزامية[٦٧] تلك الجهات

[٦٦]. مقابلة صحيفة السبق مع الرئيس الحالي لمجلس الشورى د/ عبدالله ال الشيخ المرجع سابق

[٦٧]. لمزيد من المعلومات عن دور المجلس في إعداد وتفسير الانظمة وعدم الزامية قرارات مجلس الشورى يمكن الرجوع الي دراسة غازي الجهني،" دور مجلس الشورى في إعداد الانظمة في المملكة العربية السعودية"، (أطروحة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، ٢٠٠٦)، احمد عبد الرحمن الفالح، "دور

بتنفيذ قرارات المجلس، أو ما هو طبيعة الدور الرقابي للمجلس أذا ما ثبت بان هنالك أهدار للمال العام من قبل تلك المؤسسات الحكومية. كما إن التوصيات التي يقدمها اعضاء المجلس بعد مناقشة تقارير أداء المؤسسات الحكومية والتي تتحول الي قرارات—بعد مناقشة المجلس لها وموافقة الاغلبية عليها—ترفع الي الجهات ذات الصلة يكون مصيرها النسيان لعدم متابعة المجلس لتنفيذ تلك القرارات من قبل تلك الجهات.[٦٨]

ثانياً: تمثيل الأعضاء وطريقة الاختيار

يتم اختيار أعضاء المجلس بالتعيين بواسطة الملك لمدة ٤ سنوات وفقاً لمعايير دقيقة يراعى فيها البعد العلمي (تنوع التخصصات والدرجات العلمية)، الجغرافي، الاجتماعي والمهني والثقافي لكي يمثل مجلس الشورى كافة فئات المجتمع السعودي.[٦٩] وعند تكوين المجلس الجديد يتم تعيين أعضاء جدد على ألا يقل عن نصف أعضاء المجلس.

يعتقد البعض بان تغير نمط اختيار عضوية مجلس الشورى من الانتخاب الذي بدأ به المجلس الاهلي الي اسلوب التعيين يرجع الي الدروس المستفادة من دول الجوار. حيث ان الدول التي اتخذت صيغة الانتخاب لاختيار أعضاء السلطة التشريعية، تعاني من انقسام وعدم استقرار سياسي، في حين الدول التي التزمت

مجلس الشورى السعودي في تعديل وتفسير الانظمة ودراسة الاتفاقيات"، (أطروحة ماجستير، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠١٠).

[٦٨]. أ. د. دلال الحربي، عضو مجلس الشورى، مجلة مجلس الشورى، عدد ١٥٢،(ربيع الاخر ١٤٣٥): ص ٢٩

[٦٩]. يري البعض بان الزيادة في عضوية المجلس من ٦٠ الي ٩٠ في عام ١٩٩٧ من موظفي الحكومة والتكنوقراط على حساب رجال الدين، مؤشر للفئات التي يسعي المجلس لان يمثلها ويقدم خدماته لها. لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع للمصدر

Neil Quilliam & Maggie Kamel, "Modernizing Legitimacy: Saudi Strategies" , Alternative, Turkish Journal of International Relations, vol. 2, no.2, (summer 2003): p.p. 1-41.

بصيغة التعيين مثل قطر والامارات تنعم بالاستقرار السياسي دون الاضرار بمصالح شعوبها أو تعطل مطالبهم.[٧٠]

ولكن شهدت الساحة السعودية خلال الفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠١١ موجة من البيانات الإصلاحية اتفقت على خطوط عامة لقضايا الإصلاح السياسي من ضمنها انتخاب مجلس الشورى، حيث حدد بيان "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله" –الذي قدمته مجموعة من الاصلاحيين لولي العهد (حينذاك) عبد الله في يناير ٢٠٠٣— عدة مطالب من ضمنها الانتخاب المباشر لأعضاء مجلسي الشورى والمناطق.[٧١]

وتتضح وجود الرغبة للتطوير السياسي لدى قيادة الملك الراحل عبد الله – ومنذ أن كان ولي للعهد—حين تعاطف مع مطالب الإصلاح والتطوير وخطاب موقعي بيان "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله" بقوله "رؤيتكم رؤيتي، ومشروعكم مشروعي".[٧٢] وأُخذ بمبدأ التدرج في الاستجابة لتلك المطالب حين تم إقرار الانتخابات المباشرة لنصف أعضاء المجالس البلدية في المناطق دون مجلس الشورى في عام ٢٠٠٥. كما إن هنالك تلميحات ضمنية من القيادة لقبول فكرة المجلس التمثيلي وذلك عندما صرح الملك الراحل عبد الله في مقابلة مع أعضاء

---

[٧٠]. ايمن الدسوقي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٤.

[٧١]. لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع الي المصادر التالية: عبد المحسن هلال مصدر سبق ذكره، يوسف مكي، "الحالة السعودية" في أحمد يوسف واخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، وكذلك

Mansoor Jassem alshamsi, Islam and Political reform in Saudi Arabia: the Quest for Political Change and Reform,(New York: Routledge, 2011), Iris Wurm, " External and Internal Triggers of Reform Process in Saudi Arabia", paper presented at ISA 49th annual Convention 26-29 /3/2008,Peace Research Institute, Frankfurt.

[٧٢]. إيمان القويفلي. "نقد التجربة الإصلاحية: البيانات الإصلاحية في السعودية"، ٢٣ فبراير ٢٠١٣، موقع سياسات الخليج:
http://www.gulfpolicies.com/index.php?view=article7catid=51:20

المجلس متحدثاً "بان الأمة تنظر لكم كممثلين لها ونحن نؤكد لكم صدق تمثيلكم لها".[٧٣]

ثالثاً: الدور الرقابي لمجلس الشورى

الدور الرقابي لمجلس الشورى على السلطة التنفيذية قد تم تقيده بالمواد (٥٦، ٥٧ و٥٨) من النظام الاساسي للحكم، حيث تنص هذه المواد بأن تعين ومسألة الوزراء من اختصاصات رئيس الوزراء (الملك) وحده دون غيره. ولقد أكدت عدة دراسات (اللحيدان،٢٠٠٧، ال حموض٢٠١٠[٧٤]، الشهري، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٢) بان محدودية الدور الرقابي لمجلس الشورى ترجع لطبيعة العلاقة بين السلطة التنفيذية ومجلس الشورى وهو دور غامض لا يتلاءم مع طبيعة التطورات السياسية، والتنموية والمجتمعية التي تشهدها المملكة.

كما أن الدور الرقابي للمجلس على الميزانية، ايضا، ظل محل تساؤل الكثيرين من بينهم أعضاء في مجلس الشورى. ولقد أثارت تصريحات عضو لمجلس الشورى لقناة الإخبارية السعودية العديد من ردود الفعل تداولتها الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي من بين مؤيد ومعارض لتوقيت وطريقة التصريحات. حيث وجه العضو نقداً صريحا للمجلس بأنه لا ينظر الي القضايا الملحة ذات الصلة مثل البطالة، الفقر، الصحة وهدر الأموال.[٧٥]

---

[73] Hamzawy, Amar. "The Saudi Labyrinth: Evaluating the Current Political Opening", Carnegie endowment for international peace, Massachusetts, 2006, p.16.

[٧٤] لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع الي: عبد العزيز حمود اللحيدان، "وسائل الرقابة البرلمانية علي اعمال السلطة التنفيذية: دراسة مقارنة تطبيقية علي مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية"،(اطروحة ماجستير، جدة جامعة الملك عبد العزيز،٢٠٠٧)؛ سعود عبدالله ال حموض، "فاعلية وسائل مجلس الشورى السعودي في مراقبة أداء الاجهزة التنفيذية في المملكة العربية السعودية"،(أطروحة ماجستير، الرياض، جامعة نايف العربية، ٢٠١٠).

[٧٥] صحيفة الوطن، ٢ يناير ٢٠١٤، https://www.watanserb.com/archive/201401089364

وفي تقرير للبنك الدولي يرى أن "المساءلة هي نقطة الضعف الأساسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".[٧٦] ولتعزيز مبدأ المساءلة في ظل حكم الملك الراحل عبد الله تم اصدار العديد من الأنظمة مثل مشروع الملك عبد الله لتطوير القضاء ٢٠٠٨، وتكوين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في ٢٠١١، باعتبارها الآلية النظامية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.[٧٧] وتعتبر هذه الخطوة من أحد مقاييس الحوكمة وهو مؤشر "السيطرة على الفساد"؛ حيث يقيس هذا المؤشر السيطرة على كل أنواع الفساد السياسي، الإداري والاقتصادي، كما ويساعد هذا المؤشر أيضا في معرفة سلطة المواطنين على محاسبة المسؤولين الحكوميين عن أخطائهم بالإضافة الي مراقبة أداء الحكومة.[٧٨]

إذاً هنالك مساحة لحوكمة تطويريه ودور رقابي فاعل للمجلس تُتِحها المادة ٨٠ من نظام الحكم الاساسي والتي تنص علي ان النظام الاساسي يمكن ان يحدد الجهاز المختص بمراقبة الاجهزة الحكومية والتأكد من حسن الاداء الاداري وتطبيق الانظمة والتحقيق في المخالفات المالية والإدارية علي ان يرفع التقرير الي رئيس الوزراء. وعليه يمكن—وفقاً للمساحة التي تُتِيحها هذه المادة—أن يتم تعديل بعض مواد نظام مجلس الشورى لتواكب التغيرات السياسية والمجتمعية بالمملكة وبما يدعم ويزيد من صلاحياته الرقابية. وتظل هنالك فرصة لتنظيم وتفعيل الدور الرقابي لمجلس الشورى من خلال تشريعات جديدة على نسق ما تم في المرسوم الملكي الذي اجاز تعديلين جوهريين على المادتين السابعة عشر والثالث والعشرون من (نظام مجلس الشورى).

---

[٧٦]. البسام، ٢٠١٤، المرجع السابق، ص ١٤

[٧٧]. الامر الملكي رقم ٦٥/أ بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ، انظر الموقع الالكتروني للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد /http://www.nazaha.gov.sa

[٧٨].البسام ، ٢٠١٤، مصدر سبق ذكره، ص ١٢

وتستمد عناصر التطوير المذكورة في هذه الدراسة أهميتها من كون المحيط الذى يعمل فيه المجلس يتميز-داخلياً وخارجياً-بوتيرة متسارعة لانسياب المعلومات وتطور تقنيات تم استغلالها، وبروز مشاكل وقضايا جديدة (علي المستوى الاقتصادي، الثقافي، الاجتماعي، البيئي...) مما يتطلب من عضو المجلس المبادرة لطرح تصورات وانتقاء صيغ واليات التعامل معها في أطار مهامه للمساهمة في صنع القرارات، وذلك بتفعيل الأدوات القانونية والسياسية المتاحة لبلورتها علي مستوى المبادرة لاقتراح أو تعديل الأنظمة، دراسة وتقييم مشروع الموازنة السنوية، مناقشة ودراسة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة الاتفاقات والمعاهدات أو المساهمة في دبلوماسية برلمانية نشطة.

إن الربط بين مختلف عناصر التطوير، لمن شأنه أن يشكل قوة دفع للفاعلية بالمجلس، بل أداة تطوير وتأصيل لعمله الشورى في أفق إعادة هيكلة واضحة ومتوازنة لاختصاصاته. ويتشف من النصوص المنظمة للمجلس، الرغبة في أن "يكون هيئة وطنية شاملة قائمة برعاية مصالح الأمة بمختلف وجوها وبكل الوسائل المقررة وباعتماد التوازن بين جميع الاحتياجات العامة وبحسب أولوياتها".[٧٩]

اولاً: المصادر العربية

أ. الكتب

١. الاحمد، وسيم حسام الدين. التمكين السياسي للمرأة العربية، دراسة مقارنة. الرياض: مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسة المرأة، جامعة الاميرة نوره، ٢٠١٦.
٢. أدارة المعلومات بمجلس الشورى." الشورى في الاسلام (ممارسة نيابية): تجربة المملكة العربية السعودية"، الرياض،٢٠٠٣.

[٧٩]. المرزوقي، محمد عبد الله محمد. السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، (العبيكان: الرياض،٢٠٠٤)، ص ٢٠٠-٢٠١

٣. بارة، سمير وليمام، سالمة. " تفعيل دور البرلمان في تحقيق حكم شفاف: نحو مأسسة سياسية للبرلمان الجزائري،" ورقة عمل قدمت في مؤتمر التطوير البرلماني، نظمته كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر، فبراير،٢٠١٢.

٤. بيثام، ديفيد. البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرون: دليل الممارسة الجيدة. جنيف: الاتحاد البرلماني الدولي،٢٠٠٦.

٥. الدسوقي، أيمن إبراهيم. "تجربة مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية"، في المؤسسة التشريعية في الوطن العربي، تحرير أحمد الرشيدي، أعمال المؤتمر الرابع للباحثين الشباب جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،١٩٩٧.

٦. الزهراني، عبد الرحمن. مسيرة الشورى في المملكة العربية السعودية، الرياض: دار بلاد العرب، ١٩٩٩.

٧. الزهراني، عبد الرحمن، الشورى في عهد الحرمين الشرفين: جهود وحقائق، مجلس الشورى، الرياض: مطبوعات مجلس الشورى، ٢٠٠٢.

٨. الساعاتي، أمين. الشورى في المملكة العربية السعودية من الملك عبد العزيز الي الملك فهد بن عبد العزيز. القاهرة: المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٢.

٩. السلوم، يوسف إبراهيم. تجربتي في مجلس الشورى. الرياض: دار بلاد عرب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

١٠. الشلهوب، عبد الرحمن عبد العزيز. النظام الدستوري في المملكة بين الشريعة والقانون المقارن. الرياض: مكتبة الملك فهد، ١٩٩٨.

١١. عبد الجواد، محمد. التطور التشريعي في المملكة السعودية. الإسكندرية: منشاة المعارف،١٩٧٧.

١٢. المرزوقي، محمد عبد الله. السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية. الرياض: العبيكان، ٢٠٠٤.

١٣. مكي، يوسف. "الحالة السعودية". في أحمد يوسف واخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

١٤. مندل، توبي. البرلمان والوصول إلى المعلومات: العمل من أجل حكم شفاف. (ترجمة أحمد حسين اليازوري ومحمد على لخلايلة)، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٨.

ب. المجلات العلمية

١٥. البسام، بسام عبد الله. "الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسة." الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد١١ (٢٠١٤): ص ٣-٢٣.

١٦. السيف، توفيق. "علاقة الدين بالدولة في السعودية ودور المؤسسة الوهابية في الحكم،" مجلة المستقبل العربي، عدد ٤٠٧،(٢٠١٣).

١٧. القياسي، راشد سراج عبد الله. "مدى فاعلية اللجان المتخصصة في مجلس الشورى السعودي: دراسة تطبيقية على اللجان المتخصصة بمجلس الشورى السعودي من وجهة نظر أعضائها". مجلة القراءة والمعرفة، القاهرة. عدد ١٣٨(٢٠١٣): ص ١٢١-١٥٤.

١٨. هلال، عبد المحسن. ٢٠١٢ "الحاجة الي الإصلاح في المملكة العربية السعودية"، مجلة المستقبل العربي، عدد ٤٠٢(٢٠١٢): ص ٥٤-٦٦.

ج. الاطروحات

١٩. ال حموض، سعود عبد الله. "فاعلية وسائل مجلس الشورى السعودي في مراقبة أداء الاجهزة التنفيذية في المملكة العربية السعودية." أطروحة ماجستير، جامعة نايف العربية. ٢٠١٠.

٢٠. الجهني، غازي. " دور مجلس الشورى في إعداد الانظمة في المملكة العربية السعودية"، أطروحة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية. الرياض،٢٠٠٦.

٢١. الشهري، ريم. "رضا المواطنين عن أداء مجلس الشورى: دراسة ميدانية في مدينة الرياض." أطروحة ماجستير، جامعة الملك سعود. الرياض،٢٠١٢.

٢٢. الفالح، احمد عبد الرحمن. "دور مجلس الشورى السعودي في تعديل وتفسير الانظمة ودراسة الاتفاقيات"، أطروحة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية. الرياض،٢٠١٠.

٢٣. قوينس، نعيمة. "النظام الداخلي للمؤسسة البرلمانية: دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه، جامعة الملك الخامس. المغرب، ٢٠٠٣.

٢٤. اللحيدان، عبد العزيز. "وسائل الرقابة البرلمانية على اعمال السلطة التنفيذية: دراسة مقارنة تطبيقية على مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية." أطروحة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز. جدة، ٢٠٠٧.

د. الصحف العربية

٢٥. أبو خالد، فوزية. " نحو استثمار حقيقي لهذه القرارات،" صحيفة الجزيرة، عدد ١٣٢٣٢،(٧ ذي العقدة،1432)، الموافق 5 اكتوبر ٢٠١١.

٢٦. العريشي، جبريل. "تقارير الجهات الحكومية الى مجلس الشورى في ظل الرؤية،" صحيفة السبق الالكترونية، ٧ اغسطس(٢٠١٧)، https://sabq.org

٢٧. القاضي، حمد عبد الله، " في سياق منظومة الإصلاح: أبعاد التعديلات التي تمت على نظام مجلس الشورى،" مجلة مجلس الشورى، عدد ٥١(١٤٢٤)
http://www.shura.gov.sa/magazine/majalah51/magalat.htm

٢٨. الغامدي، محمد عبد الله. "كلمته في افتتاح الاجتماع أمناء مجلس الشورى لدول مجلس التعاون"، صحيفة الجزيرة، عدد ٣٧٣٤(٢٠١١).

٢٩. القويفلي، إيمان، "نقد التجربة الإصلاحية: البيانات الإصلاحية في السعودية"، موقع سياسات الخليج، (٢٠١٣)

http://www.gulfpolicies.com/index.php?view=article7catid=1:20

٣٠. حوارات، صحيفة سبوتنيك الالكترونية، ٢٧ فبراير(٢٠٢٠)

https://arabic.sputniknews.com/interview/202002271044695359

ثانيا: المراجع الاجنبية:

1) AllMark, Liam. “More than Rubber-Stamps: The Consequences Produced by Legislatures in Non-Democratic States beyond Latent Legitimation”. The Journal of Legislative Studies, 18, No. 2 (2012): 184-202.
2) Alshamsim, Mansoor Jassem Islam and Political reform in Saudi Arabia: the Quest for Political Change and Reform, New York: Routledge.(2011).
3) De Vries, Michiel “ The Challenge of Good Governance”, the Innovation Journal: the Public Sector Innovation Journal, 18, no. 1(2013): 1-9
4) Hamzawy, Amar “The Saudi Labyrinth: Evaluating the Current Political Opening”, Carnegie endowment for international peace, Massachusetts. (2006).

5) Kaufmann, D, Kraay, A. and Mastruzzi, M. Response to "The Worldwide Governance Indictors: Six, One or None, (2010). retrieved 29/9/2011- from http://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/ResponseKL.pdf
6) Quilliam, Neil and Kamel Maggie. "Modernizing Legitimacy: Saudi Strategies", Alternative, Turkish Journal of International Relations, 2, no.2 (2003): 1-41.
7) World Bank, Managing Development: The Governance Dimension, (Discussion Paper34899), Washington DC: the World Bank (1991),p. I, retrieved,(26/6/2011)
http://www-Swds.worldbankorg/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/200620060307_0000090341/07/03/104630/Rendered/PFD/34899.pdf
8) Wurm, Iris." External and Internal Triggers of Reform Process in Saudi Arabia", paper presented at ISA 49th annual Convention 26-29 /3/2008,Peace Research Institute, Frankfurt. (2008).